

الإصلاح السياسي أداة الديمقراطية التشاركية

الدكتور سرير عبد الله رابح

كلية العلوم السياسية والإعلام

جامعة الجزائر 3

مقدمة

فكرة الإصلاح فكرة قديمة قدم الإنسانية وينصرف معناها إلى التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، أو لممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة، أو متسلطة، أو مجتمعات متخلفة، أو إزالة ظلم، أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج... والإصلاح بهذا المعنى عكس الفساد والاعوجاج والانحراف... وقد عرف قاموس "وبستر" للمصطلحات السياسية (1988) الإصلاح السياسي بأنه: **"تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد"**.

لذا اعتبر الإصلاح السياسي ركناً أساسياً للحكم الراشد، ومن مظاهره سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدل وفعالية الإنجاز وكفاءة الإدارة والمحاسبة والمساءلة والرؤية الإستراتيجية الواضحة والسديدة، وهو تجديد للحياة السياسية بكاملها، وتصحيح لمساراتها، ولصيغها الدستورية، والقانونية، بما يضمن توافقاً عاماً للدستور، وسيادة للقانون، وفصلاً للسلطات، وتحديدًا للعلاقات فيما بينها... الخ.

لذا هل الإصلاح يقود بالضرورة إلى وضع أفضل من الوضع السابق؟

والجواب إن الإصلاحات التي تمت والتي تجري حالياً ترتبط بالاتجاه الإيديولوجي وجماعات المصالح وبالنخب التي تقف وراءه. لذا لعامل الموضوعية والذاتية دور أساسي في فعالية الإصلاح فما يعتبره هذا الاتجاه إصلاحاً يعتبره الآخر فساداً، تراجعاً.... تبعاً لمقياس المصلحة والمشاركة. إذ يرى كل معارض أن الإصلاحات الجارية لا تقوى على حل المشكلات والأزمات المختلفة التي تعاني منها هذه الأنظمة والمؤسسات المختلفة، وهذا ما يطرح أمامنا السؤال التالي

ما هو الحجم الحقيقي للتغيرات المطلوبة في ميدان الإصلاح في مكان وزمن معين؟ وكيف يمكن تحقيق التوافق بين مختلف الاتجاهات المختلفة حول الإصلاحات؟ وما هو مستوى الرضا المطلوب لتحقيق ذلك التوافق؟

والجواب أنه يمكن إحداث إصلاحات توافقية غايتها الصدق والمصادقية وبناء الثقة وهذا لن يتم إلا بالمشاورة والمشاركة. كما يمكن أن تكون هناك إصلاحات شكلية، رمزية أو صورية في قطاعا سياسي، اقتصادي، اجتماعي أو تربوي... الخ. أو إجراء انتخابات صورية أو إجراء حوار أو مشاورات مع بعض الجماعات أو الأفراد الذين لا يمثلون إلا أنفسهم. مثل هذه الإصلاحات تجري بلا جدوى أو مضمون، وبالتالي لا تدرج تحت مفهوم الإصلاح أو التغيير الذي يسعى إلى المشاركة الفعلية في اتخاذ القرار وتنفيذ السياسات العامة في الدولة.

إذن مبررات الدعوة للإصلاح بعد رحيل الاستعمار - في دول العالم الثالث بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة - وانتكاسة الإصلاحات الثورية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والفشل في تحقيق نظام سياسي ديمقراطي مستقر. وعليه نجد:

- **النخب العلمية** اقتنعت بضرورة الإصلاح السياسي على رأي جمال الأتاسي (الحرية أولاً) ومنه كانت الإصلاحات الدستورية والقانونية التي تكفل للمواطن الحقوق والحريات العامة وتوفر البيئة المناسبة للإبداع والمشاركة ومنه التنمية وتحقيق الذات. حيث أن غاية الإصلاحات تكمن في تعزيز البنية السياسية والاقتصادية عبر تحقيق مشاركة أوسع لفئات وشرائح المجتمع في اتخاذ القرار، وتوزيع الثروة بطريقة أكثر عدلاً، مما يتيح إقامة مجتمع التقدم والمنعة في مواجهة تحديات تواجهها الشعوب والكيانات السياسية

- **النخب الحاكمة** اقتنعت بطرح إصلاحات شكلية من أجل إعادة إنتاج نفس النظام والمحافظة على بقائه وصيرورته بالوسائل المتاحة لها.

- **العامل الخارجي** تميز بالمنافسة الحادة بين الأقوياء فهو يصارع ويكيف الإصلاحات الخارجية وفق رغباته الاقتصادية والإستراتيجية لأجل البقاء في الساحة الدولية حيث لا مكانة للضعفاء بين الأقوياء.

تبعاً لهذه القنوات في مجال الإصلاح السياسي أ طرح الإشكال التالي:
كيف يكون الإصلاح أداة لتفعيل القدرات البشرية بالمشاركة وبعث الهمم للنهوض بالتنمية ومحو آثار التخلف والفساد؟

للإجابة عن الإشكالية السابقة أ طرح الفرضيات التالية:

1 - الإصلاح السياسي هو نقطة بداية الإصلاح العام في المجتمع لدرء مظاهر الانحراف والتراجع في كل القطاعات.

2 - المشاورة والمشاركة في اتخاذ القرارات أداة لبناء الثقة ونشر ثقافة التعاون والبناء داخل المجتمع

3 - البيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية هي المنطلق والمنتهى لكل عملية إصلاح.

لدراسة هذه الفرضيات نتناول بالتحليل والتفسير المحاور التالية:

1. الإصلاح السياسي (الأسباب والنتائج)
 2. البيئة الثقافية والاجتماعية والإصلاح السياسي
 3. المشاركة والمشاورة كأداة للإصلاح وبناء الثقة بين الحاكم والمحكوم
- وذلك على النحو التالي:

أولاً - الإصلاح السياسي

يشير مفهوم الإصلاح على معنى التغير أو التبدل والتحول نحو الأفضل في حالة وجود نقائص وسلبيات في حياة المجتمع الدولة أو الظواهر المختلفة الأشياء في المؤسسات السياسية والإدارية والاقتصادية التي يصيبها الانحراف والتراجع ومنه الإصلاح يسعى إلى إزالة كل أو بعض الانحراف الذي يترام ويُسبب أزمات متتالية تعمق الانحراف ليصبح كارثة ومنه يقتضي المر التحول من الإصلاح إلى الثورة الشاملة لإعادة القطاع إلى وضعه الطبيعي تبعاً لهذا المنطق فما هو الإصلاح وما هي أسبابه وتداعياته؟

1 - مفهوم الإصلاح

الإصلاح نقيض الفساد هو التغير إلى استقامة الحال على ما تدعو إليه الحكمة، والمعنى الانتقال أو التغير من حال إلى حال أحسن أو أفضل وخاصة التغير الأكثر ملائمة من أجل تحقيق الأهداف الموضوعية من قبل أصحاب القرار في حقل معين من حقول (النشاط الإنساني).

ويعتبر الإصلاح السياسي ركناً أساسياً للحكم في البلاد، ومن مظاهره سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدل وفعالية الإنجاز وكفاءة الإدارة والمحاسبة والمسائلة والرؤية الإستراتيجية...، وهو تجديد للحياة السياسية والاقتصادية والإدارية، وتصحيح لمساراتها، ولصيغها الدستورية، والقانونية، بما يضمن توافقاً عاماً للدستور، وسيادة للقانون، ويحق الحرية العدالة وبالتالي الاستقرار والاستمرار.

وقد عرف الإصلاح بالمعنى الواسع بأنه:

تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية... دون المساس بالأسس والأصول، وهو في ذلك خلاف الثورة التي تسعى إلى التغيير الجذري في القطاع محل الإصلاح...

وقد يستعمل الإصلاح بهدف التحديث والتجديد وقد يستعمل لمنع الثورة من القيام أو من أجل تأخيرها، والإصلاح بالمعنى السابق ليس حديثاً إنما هو قديم متجدد في الزمان والمكان. غير أن السؤال الذي يطرح في هذا الشأن هو:

هل الإصلاح يقود بالضرورة إلى وضع أفضل من الوضع السابق؟

الجواب يكمن في مدى ارتباط الإصلاح بالحقيقة والواقع أم بالتوجه الإيديولوجي للغالب المهيمن اقتصاديا وسياسيا وهذا ما يمكن لمسه من اتجاه أنصار الفكر الماركسي الذين يعتبرون أن كل الإصلاحات والتغييرات التي تحدث في الفكر الرأسمالي لا جدوى أو قيمة لها لأنها عاجزة كليا عن حل تناقضات النظام الرأسمالي البشع وهي لا تهدف إلا إلى استمرار سيطرة الطبقة البرجوازية على الطبقة العاملة واستغلالها، وبالتالي فإن وظيفتها الأساسية هي تأخير قيام ثورة الطبقة العمالية على النظام الرأسمالي. فالثورة عندهم هي الحل للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها النظام الرأسمالي.

تبعاً لهذا التوجه يرى كل تيار إصلاحي أن كافة الإصلاحات والتغييرات التي تتبناها القوى المعادية لها لن تفلح في حل المشكلات والأزمات المختلفة التي تعاني منها هذه الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فإذا سلمنا بوجود اختلالات تحتاج إلى إصلاح فما هو الحجم الحقيقي للتغييرات المطلوبة بحيث يمكن أن تندرج تحت مفهوم الإصلاح؟

أحياناً يمكن أن يؤدي الإصلاح إلى إحداث تغييرات رمزية أو صورية في قطاع ما في المجتمع بهدف احتواء المعارضة أو إسكات صوتها كإجراء حوار مع بعض جماعات المعارضة أو رفع شعارات مثل الشفافية والمساءلة أو التنمية السياسية، أو الحكامة... الخ. غير أن مثل هذه الإصلاحات تبقى سطحية وشكلية لا يمكن إدراجها في الإصلاح أو التغيير المنشود ولهذا نجد للإصلاح طرق منها المفيدة ومنها غير المفيدة فما هي طرق الإصلاح؟

2 - طرق الإصلاح

تختلف طرق الإصلاح من بلد إلى آخر تبعاً للأهداف والمرحلة والشروط والمطالب الداخلية والضغط الخارجية، ويمكن أن يتواجد في البلد الواحد أكثر من طريقة من طرق الإصلاح. وقد أورد في هذا الخصوص محمد العريان جملة من طرق الإصلاح جاءت على شكل:

- **إصلاح مفروض** من الخارج على نمط ما حدث في العراق. ولكن التجربة العراقية بينت مدى فشل هذا الأسلوب في تحقيق الإصلاح وأمريكا في دعوتها للإصلاح لا تريد إلا خدمة أهدافها ومصالحها. ولهذه الطريقة تطبيقات عديدة في العالم الثالث والتي خلقت ظاهرة التبعية وربط اقتصاديات ونظم هذا البلد أو ذاك بالمركز المؤثر.

- **إصلاح ثوري**، وهو التغيير الجذري الذي لا يصدق عليه تعبير الإصلاح. والأهم هو أن مقومات هذا الطريق هي التي تؤدي إلى التغيير الفعلي، وللأسف هذه الطريقة لا تتوافر مقوماتها في الوطن العربي رغم وجود حراك اجتماعي واسع في كل من تونس، ومصر واليمن، وما يجري في سوريا منذ أزد من 22 شهر ونيف، وليس هناك مؤشرات بعد علي وجود حركة ديمقراطية قادرة على أن تقرض أهدافها من خلال إصلاح شامل رغم بعض رياح الإصلاحات التي ظهرت للعلن كتعديل دستور الجزائر 2008، وتعديل قانوني البلدية 2011، والولاية 2012، والدعوى التي نادى بها رئيس الجمهورية في 15 أفريل 2011، وما تلاها من تشكيل لجنة مشاورات بقيادة رئيس مجلس الأمة على مستوى البعد السياسي وإصلاح الدولة وتكملة لإصلاح الدولة والعدالة والمنظومة التربوية. أما على المستوى المحلي فقد شرع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنظيم لقاءات جهوية ليتبعها لقاء وطني هدفها الإصغاء والتحسس لانشغالات المواطنين.

- إصلاح من أعلى:

انطلاقاً من الطرق المشار إليها أعلاه، ومن أن هناك علاقة جدلية بين البنى التحتية والبنى الفوقية لجأت معظم الدولة السائرة في طريق النمو إلى اعتماد النظم المركزية بدل الاعتماد على المحلية بزيعة مفادها غياب التجربة وعدم النضج مما يستلزم الوصاية على مثل هذه النظم الفرعية وبالتالي الإصلاح من أعلى هو المتغير الدال أما الإصلاح المحلي المرتبط بالمواطن والمؤسسة فيكون في شكل متغير تابع. وهو النموذج الذي اعتمدته الجزائر في المرحلة الأولى 1967 - 1990 حيث ركز الإصلاح على الأحادية الحزبية والتخطيط المركزي والملكية العامة للدولة، والثورات الثلاثة (الزراعية، الصناعية،

الثقافية) كون البلد تعاني من تخلف في كل القطاعات مما يستوجب الإصلاح الجذري الشامل وتحقيق التنمية في كافة القطاعات بهدف بناء دولة لا تزول بزوال الرجال والحكومات وبالفعل كان لهذه التجربة أثرها في مجال ديمقراطية التعليم ومجانية الطب وجتمعة وسائل الإنتاج.

أما المرحلة الثانية والتي بدأت معالمها من أحداث 1988 وكحل للأزمة طرح الإصلاح مبدأ الاستقلالية للمؤسسة، والخصخصة، ومبدأ الحساسيات السياسية ثم الجمعيات ذات الطابع السياسي ثم انتخابات إصلاح دستوري واقتصادي واجتماعي فتح المجال أما الحريات السياسية والاقتصادية وحركة المجتمع المدني..

فطبيعة الإرادة السياسية للنظام الحاكم تبقى محدودة التأثير في الإصلاح ما لم يشرك ويفعل ديناميكية المجتمع المدني والأحزاب السياسية في الدولة وهو كتب عنه الدكتور عمار بوحوش عندما عدد أسباب تعثر عملية الإصلاح في الجزائر فحصرها فيⁱⁱ:

-الإصلاح في الجزائر علوي ومركزي بهدف الانسجام والوحدة في التنفيذ.

-تداخل وظيفة الدولة مع وظيفة الحزب الحاكم مما صعب عملية الرقابة وتسارع انتشار ظاهرة

الفساد

-التغيير في صلاحيات مؤسسات الدولة معناه تقليص دور الفئات النافذة في المجتمع مما يفقدها

مركزها الاجتماعي والاقتصادي..

-عدم التجانس في أفكار القيادات الحاكمة حالت دون الاتفاق على استراتيجية محددة للإصلاحات

الشاملة والمستمرة.

-تركز الإصلاحات على الجوانب الشكلية والبنوية والابتعاد عن الجوانب الواقعية المرتبطة

بالسلطات الثلاثة ومشاركة المواطن في دفع عملية الإصلاح.

-إن معظم الإصلاحات نابعة من قيم جهة واحدة هي صاحبة القرار السياسي مما همش الكثير من

الكفاءات العلمية في البلاد.

-إضافة إلى ما سبق هناك تأثير العامل الخارجي ومدى تفاعله مع تلك الإصلاحات.

تبعاً للعوامل السابقة يتضح مدى واقعية الإصلاحات من عدم واقعتها في ظل مركزية الإصلاحات

وغياب دور أصحاب الاختصاص في تصميم وتنفيذ الإصلاحات.

- **طريق المجتمع المدني** وهو الطريق الرابع الذي يتطلب أن تنمو قوى المجتمع المدني والأحزاب

السياسية ومنطق المقابلة والتنافس لخلق الأفضل والتحسين المستمر في كل القطاعات الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية بالشكل الذي يمكن من إحداث الإصلاح والتطوير النوعي في علاقات القوى

المختلفة مع النخب الحاكمة بمحقق الصالح العام للمجتمع.

و رغم أن هذا الخيار يعتمد بشكل كلي على طابع التفاعلات أداخلية إلا أن طبيعة تفاعلات المجتمع

الدولي مع كل من النظم الحاكمة والمجتمع المدني في كل دولة، سيلعب دوراً حيوياً في مدى تهيئة البيئة

المناسبة للإصلاح ومعدل السير فيه.

بناء على الطرق المشار إليها أعلاه يمكن التأكيد على أن هناك طرق تستجيب لعملية الإصلاح

المنشودة وهنا طرق شكلية لا ترقى إلى الإصلاح المؤثر والذي يحدث التغيير إذن فما هي شروط

الإصلاح الناجع؟

3- شروط الإصلاح:

لقد تعددت المبادرات الداخلية والخارجية التي تتناول إشكالية الإصلاحات في العالم. ومن الثابت

أنه لا يمكن أن يحالف الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية **النجاح** ويحقق التأثير المطلوب.

ما لم يعطي البلد المعني للإصلاحات الطابع الوطني الشامل وما لم يوفر الشروط المحلية والوطنية

لعملية الإصلاحات لقد كتب في هذا الخصوص. تركي إبراهيم وحدد لنا العوامل الواجب مراعاتها لنجاح

الإصلاح: ⁱⁱⁱ

-المركزية في التخطيط واللامركزية في التنفيذ.

-عدم الاعتماد على الخبير الاستشاري بصورة كاملة.

-أن يتم الإصلاح على مراحل وأن لا يتم بصورة كاملة دفعة واحدة بشرط أن يتم التخطيط كلياً وأن يتم التنفيذ على مراحل.

-عدم التسرع في جني النتائج وضرورة التحلي بالمثابرة والصبر.

-استمرار القياس والتقييم خلال مراحل التغيير للتأكد من تحركه بصورة ناجحة.

-مراعاة الإطار البشري بصورة أكبر من الإطار المادي والتكنولوجية.

-أن تكون أهداف الإصلاح واضحة ومحددة بدقة.

-أن تناسب الأهداف مع الإمكانيات المتاحة.

-الابتعاد عن التوقعات المثالية وغير الواقعية

-تدريب الكفاءات البشرية على الإصلاح ومداهم بكافة وسائل المعاونة والدعم.

إذن يمكن أن يكون هناك إصلاح لكن يبقى نجاحه متوقف على جملة الشروط والعوامل المشار إليها أعلاه لأن العبرة بالنتائج المحققة لا بالأمال والطموحات أو بحجم المبالغ المنفقة لوحدها.

ثانياً-البنية الثقافية والإصلاح

إذا كانت المفاهيم المشار إليها أعلاه مفاهيم كلية قابلة للإدراك، من حيث المبدأ، بغض النظر عن الظرفية التاريخية، فإن الصيرورة التاريخية للفكر البشري، ولحاجات الإنسان في الإدارة والتسيير، حسب تطور وتراكم إمكانياته العلمية والتنظيمية، لم ترشح تلك المفاهيم لتكون محور أجيال من الإنتاجات الفكرية إلا في زمان ومكان محددين، هما ما يمكن أن نجله، في شيء من التعميم، في ما سمي بعصر التنوير في أوروبا، الذي شكل نقطة تحول في الثقافة والسلوك، وأثر ذلك على التطور الحضاري، ومنه الانتقال الديمقراطي.

إلا أن هناك مفارقة في أوساط المجتمعات المعنية بموضوع التحول الديمقراطي، وفي مقدمتها دول المغرب العربي، تتمثل في أن أدبيات الآليات المشار إليها في القسم الثاني من هذه الورقة تغطي على أدبيات مرجعية المفاهيم. فآدبيات الآليات حاضرة في الجامعة العصرية منذ تأسيسها، وفي البحث العلمي الذي تحتضنه، على شكل مكانة مواد القانون الدستوري وبعض أنواع المنظمات. كما أنها حاضرة حتى في نصوص مادة التربية المدنية في المدرسة، بينما لا تحظى أدبيات المرجعية بأى اهتمام مؤسسي على مستوى السلوك، فنجد مدير الجمعية أبدي، ورئيس الحزب باقي بلا مغادرة، وقبول مبدأ التداول السلمي يبقى مجرد شعار تستأنس به شعوب دول المغرب العربي.

تدعي دول المغرب العربي بالديمقراطية - الجزائر، تونس، المملكة المغربية - النيابة، وتقيم لها الآليات الانتخابية، وتوفر لها الشروط الشكلية والموضوعية، سيما المساواة بين المرشحين، حياد الإدارة، المساواة أمام وسائل لإعلام العام. والواقع يفرز دائماً فوز حزباً غالباً هو حزب السلطة أو الحاكم وبنسب عالية

فأمام تجارب دول المغرب العربي تطرح العديد من التساؤلات التي تؤسس لتحول المفاهيم إلى سلوك على المستويين العام والخاص:

لماذا لا يصدق القول على الفعل في سلوك الأفراد المرشحين للعمليات الانتخابية، ومنه الأحزاب التي تعد المواطن بأهداف ولا تقي بوعودها؟

-هل الخلل في المفهوم أم في السلوك، أم في الوسط الاجتماعي، الثقافي والسياسي؟

كيف يمكن تحويل المفهوم إلى سلوك؟ هل بالتوعية، بالقوانين الصارمة، بالقوة، بالتضحية؟

-هل الإصلاح والتحول الديمقراطي أداة؟ أم هدف؟ وهل للعوامل لثقافية أثر في عملية

الإصلاح الشامل؟ وما علاقة كل ذلك بالديمقراطية التشاركية؟

من خلال التساؤلات السابقة، وبتطبيق آليات التحليل والمقارنة مع الدول الديمقراطية نجد أن ملامح الإصلاح والتحول الديمقراطي للنظم السياسية في بلدان المغرب العربي تعيش في وسط ثقافي واجتماعي جعل هذا التحول والإصلاح في بداية عهده يحتاج إلى ترشيد واستقرار واستمرار وهذا ما عبر عنه عبد السلام نويرة ووصفه بقوله^{iv}:

1. هيمنة شخص على الحياة السياسية ولا يستطيع أي طرف أن يتخذ أي مبادرة دون أن يأخذ ردود فعل ذلك الشخص بعين الاعتبار.

2. توظيف الحداثة لخدمة التقليد
3. تزويد آليات التحديث بغطاء تقليدي بحيث تبدو للنظام استمرارية يصور نفسه معها على أنه يستوعب متغيرات الإصلاح والحداثة دون تناقض.

4. دمج المعارضة في تفاعلات النظام مشروط بقبولها قواعد اللعبة السياسية. وعدم تمكين أي حزب من التجذر في منطقة معينة على حساب باقي المناطق.

إن هذه الملامح انعكست بشكل أو بآخر على الوضع العام الاقتصادي الاجتماعي السياسي ومنه علاقة المفهوم بالواقع ومسألة المشاركة السياسية، وبناء دولة المؤسسات وتقوية الثقة بين الحاكم والمحكوم، واختلال المفاهيم الثقافية والاجتماعية وعدم تطابق الطرح مع الواقع وهذا ما يترتب عليه تفتيت أو تفتيت القدرات الإبداعية للأفراد والمؤسسات. إن الحرية الثقافية الفردية والجماعية وسيلة أساسية للابتكار، والمبادرة، وخلق جو المنافسة بين العاملين داخل المؤسسة، وبين المواطنين داخل الدولة الواحدة وهو ما يؤدي حتما إلى تنافس وتطور واستقرار المؤسسة، الدولة... نتيجة لجدوى وفعالية أعضائها ومن وراء ذلك جدوى وفعالية القرارات الإصلاحية المتخذة التي تشكل قاعدة لبناء دولة المؤسسات.

تبعاً لهذا المنطق تصبح الثقافة هي حاضنة التغيير والإصلاح. فأين نحن من أن الثقافة أداة الإصلاح والتغيير؟

ثالثاً: المشاركة أداة الإصلاح وبناء الثقة

يمكن تناول هذا العنصر من زاوية المفهوم وأساليب المشاركة لتحديد دائرة المشاركة باعتبارها متغير أساسي في مسألة الإصلاح والتحول الديمقراطي وبناء الثقة وذلك على النحو التالي:

1 - مفهوم المشاركة

المشاركة والمشاركة أسلوب من أساليب الحوار والتفاعل بين الأطراف الفاعلة في بناء المؤسسات، وأداة ترشيدها باتخاذ قرارات فعالة، وأساسه أن العمل الجماعي أفضل من العمل الفردي، وأن الرأي الجماعي أفضل وأقوى من الرأي الفردي، والمشاركة أسلوب قديم استعمل في الحكم، واتخاذ القرارات الحاسمة فهذه ملكة بلقيس تشاور من حولها فتعرض الأمر عليهم، ويتخذون منه موقفاً وتعلق بدورها على ذلك فقال الله تعالى في شأن هذه الملكة

﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُوْا إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ * إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * أَلَا تَعْلَمُونَ عَلَيَّ وَأَتُونِي مُسْلِمِينَ * قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُوْا أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُون * قَالُوا نَحْنُ أَوْلُوا قُوَّةً وَأَوْلُوا بِأَسْ شَدِيدِ وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾^٧

وقد أمر الله الرسول (ص) بأن يسلك أسلوب الشورى في إدارة الحكم فقال تعالى:

(وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ)^٨

هذه الآيات تشير بوضوح إلى دور المشاركة في القرار، واعتبار ذلك قاعدة رئيسية في الحكم وبناء مؤسساته، وهي قاعدة لاغني للمؤسسة أو لدولة عنها، والدول القوية وصلت إلى تلك القاعدة بواسطة العلم والتجربة وذلك من خلال العصور المتتالية فمن العهد اليوناني، إلى العهد الروماني مروراً بالقرون الوسطى إلى النهضة الأوروبية فصراع القطبين ثم قيادة الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وقد انصب مفهوم المشاركة والمشاركة على مفاهيم الديمقراطية، المشاركة، التشاور، الجماعية في المداولة... الخ ومعناها إشراك الآخر في الموقف أو القرار أو إبداء الرأي حول مسألة ذات أهمية بالنسبة للمؤسسة أو القطاع، وما هو مطلوب ما هي الأساليب الأكثر واقعية لتمكين المواطن العامل من المشاركة في الحكم، القرار؟ على مستوى مؤسسة الدولة أو الفروع التابعة لها؟ وقد جاء في الأثر أنه:

" لا خاب من استشارة ولا ضل من استخارة "

إن المشاركة في اتخاذ القرار يمكن أن تكون بين الشعب ومؤسسات الدولة، كما يمكن أن تكون على مستوى المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية بين الرئيس والمرؤوسين، وفقاً لمبدأ العامل منتج ومسير. وعليه

فإن نقاط التقاطع، أو الالتقاء تكمن في **تقنية المشاركة**. أما الاستثناء فهو الانفراد بالرأي واتخاذ القرار بصورة منفردة.

وقد يكون **الهدف أو الغاية** من اتخاذ القرار في الحالتين هو رشد القرار لأجل تحسين أداء المؤسسة واستقرارها. غير أن الرأي الجماعي دائماً أقوى وأصدق تعبير عن جدوى وفعالية القرار ومنه جاءت المقولة الشهيرة لجبهة التحرير الوطني في بداية تأسيسه:

" الجماعة في المداولة، والأغلبية في القرار، والوحدة في التنفيذ "

فشكلت بذلك قاعدة لبناء مؤسسات أساسها المشاورة والمشاركة. إن النظم السياسية الحديثة على اختلاف أنواعها ومستوى تقدمها تطرح الأسلوب الديمقراطي كأداة للمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وتتأرجح هذه المشاركة بين الديمقراطية المباشرة وغير المباشرة، يجسد كل ذلك في دستور الدولة منها الدساتير الجزائية التي اتخذت المجالس المنتخبة أداة لتحقيق مبدأ سيادة الشعب، كما اتبعت أسلوب اللجان الدائمة والمؤقتة الفنية منها والاستشارية حيث جاء في دستور 1996 ما يدل دلالة صريحة على ذلك فنص على أن:

" تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية. والمجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات العمومية " ^{vii}

أما داخل المؤسسة فيمكن تطبيق مبدأ المشاركة المشار إليه أعلاه والمعروف بـ:

" الجماعة في المداولة والأغلبية في القرار، والوحدة في التنفيذ "

استعمل المبدأ في أدبيات جبهة التحرير الوطني، وفي هيئاتها المنتخبة فيستثني في مضمونه **مسألة الإجماع**، وهي الحالة التي قد لا تتوفر في أقرار، وهذا ما جعل بعض المفكرين يقولون بنظرية النخبة في ديمقراطية المشاركة بدل الديمقراطية التقليدية ^{viii} واستنادا إلى هذه الديمقراطية نطرح الأسئلة التالية لاستعمالها في مجال الاستشارة مثل:

ما هي الوظائف التي نحتاج فيها إلى المشاركة في بناء المؤسسات واتخاذ القرار؟ وكيف تخدم المشاركة القرار ومن ورائه الفرد أو المواطن؟ ما هو دور النخب، والنظم الحزبية، والمجتمع المدني، والقيم، والإجراءات المؤسساتية، والدستورية؟ وما أثر كل ذلك على جدوى وفعالية المؤسسة؟ تلك أسئلة توجهنا إلى كيفية استعمال أسلوب المشاركة بإشكالها المختلفة مع مراعاة مصادر التحيز في الأجندة المؤسساتية كتفضيل التعامل من قبل صانعي القرار مع الموضوعات القديمة بدل الموضوعات الحديثة، وتأثير لقدرات المتباينة لدى جماعات المصالح، وجماعات الضغط المختلفة ^{ix}.

إن المشاركة أسلوب قديم أثبتت التجارب جدواه، وإن اختلفت مؤثراته، والظروف المحيطة به في الزمان والمكان إذ كيف يمكن أن يكون هذا الأسلوب مؤثرا وفعالا؟ للإجابة عن ذلك تناول العلماء دراسة أساليب المشاركة الكمية والكيفية، وأثرها على التحول الديمقراطي وبناء المؤسسات العامة في المجتمع.

2- المشاركة أداة الإصلاح

تأتي المشاركة الرسمية على ضوء النصوص والقواعد القانونية، والأعراف المعمول بها داخل التنظيم الرسمي للمؤسسة، وكقاعدة عامة نجد داخل التنظيم مجالس ولجان دائمة أو مؤقتة - منتخبة أو معينة - تعمل وفق قواعد قانونية محددة في وثيقة إنشائها، من ذلك نجد المجالس الشعبية المنتخبة لمدة خمس سنوات:

- على المستوى الوطني البرلمان بغرفتيها المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة.
- على مستوى الولاية المجلس الشعبي الولائي
- على مستوى البلدية المجلس الشعبي البلدي
- على مستوى المؤسسة نجد مجالس العمال في نظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات.
- باقي المؤسسات نجد.

مجالس الإدارة. المجالس العلمية:

تستند هذه المجالس على أسس دستورية وقانونية وتنظيمية أهمها ما جاء في دستور 1996 حيث نصت المادة 14 منه على أن

"تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية. المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات العمومية." والمادة 16 على أن:

"يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في

تسيير الشؤون العمومية"^x

على مستوى تلك المجالس نجد لجان دائمة وأخرى مؤقتة تؤسس لأجل حضور الرأي الجماعي كضرورة ملحة لتبادل الرأي والمشورة حيال مشكلة تحتاج معها الإدارة الفردية إلى الخبرة الجماعية، والخبرة المتخصصة إذن جميع هذه التشكيلات - المجالس المنتخبة واللجان - تقوم بدور المشاركة الرسمية إما على مستوى الاستشارة - تعتبر قراراتها غير ملزمة -، وإما أن تكون استشاراتها إلزامية. وفي كل الحالات، فإنها تنجز أعمالها وفقا لأسلوب الاجتماع، والنقاش والتصويت أو تقديم توصيات في محاضر تحفظ في سجلات رسمية.

إن المشاركة الرسمية أسلوب إداري قديم له إيجابيات وسلبيات في مجال الإصلاح وبناء الثقة التأثير ترتبط هذه الإيجابيات والسلبيات بعملية الإعداد للاجتماعات التي تنعقد، والأعضاء الذين يشكلونه، وعملية سير الاجتماع، وقدرة الرئيس الإداري على التحكم فيه، والاستفادة من الأعضاء المتواجدين فيه، ومدى تنفيذ ما توصل إليه الاجتماع.

إن الدراسات العديدة التي تناولت أسلوب المشاركة ركزت على اللجان من جوانب عديدة^{xi}.

أذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

-انتشار اللجان هل هي ظاهرة صحية للإصلاح من الناحية المنطقية والعلمية والعملية ويتطلبها بالفعل الواقع المطلوب إصلاحه ؟

-تشكيل اللجان ومتى تصبح تلك اللجان ضرورية أو غير ضرورية للإصلاح؟

-ظاهرة تعدد اللجان تكاملها أحيانا وتعارضها أحيانا أخرى اعتبار أن عمل اللجان هو أساس عمل المجالس المنتخبة والمعينة على حد سواء.

-معايير اختيار أعضاء اللجان. أو انتخابها، ودرجة الولاء من عدمه للقائد.. للسلطة.. لطرف

مؤثر...

-ازدواجية العضوية في اللجان، وإشكالية بين الاستشارة والتنفيذ

-إدارة وتنسيق أعمال اللجان. وهي مهمة الرئيس الإداري الذي يتولى مسألة التنسيق والمتابعة

-فاعلية اللجان. وتظهر من خلال فاعلية الأعضاء، وواقعية المعطيات والحقائق، وجدوى القرارات

التي تبني على كل ذلك.

والتجربة اختلفت من بلد لآخر تبعاً لمدى نضج الإصلاح والتحول الديمقراطي في هذا البلد أو ذاك.

وبالتالي بناء دولة المؤسسات التي لا تزال بزوال الرجال والحكومات على قول الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين.

وبالمقابل من تلك الحقائق نجد أنه على مستوى المجالس المنتخبة واللجان الفرعية مشاكل متنوعة

أذكر منها على سبيل المثال للنقاش والصراع حول المصالح، الأهداف، سلوك الأعضاء سير العمل مستوى المنظمات على المستوى المركزي والمحلي.

إن الاستشارة الرسمية بالمعنى السابق لا يخلو منها أي تنظيم رسمي في مجال الإدارة العامة أو في

مجال إدارة الأعمال وهو ما يجعل من المشاركة أداة ومؤشرا لقياس تجربة الإصلاح والتحول

الديمقراطي في الجزائر، فإلى أي مدى حققت أو استنفدت المشاركة أهدافها في تجربة الإصلاح السياسي

والتحول الديمقراطي في الجزائر؟.

3 - المشاركة أداة بناء الثقة:

من الناحية العملية يصعب الحديث عن مشاركة شعبية قوية في بناء الثقة بين الحاكم والمحكوم وتقوية مؤسسات السلطة من الناحية البنيوية، والسلوكية، وبالرجوع إلى المحطات الانتخابية في دول المغرب العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة نجد ظاهرة العزوف عن الانتخاب محلية، برلمانية، رئاسية هي العلامة المميزة للانتخابات، وهو ما يقلل من الثقة والمصادقية بين الحاكم والمحكوم من جهة، وبين القاعدة الحزبية، والقيادة من جهة ثانية. وأمام هذا الموضع تراجع دور الأحزاب في القدرة على التأطير والتعبئة العامة، وانحسار دور المجتمع المدني في فئات معينة مما جعل هذه الأحزاب غير قادرة على تعبئة الرأي العام وجعله أكثر إيجابية في تدعيم المشاركة وبناء الثقة، فما هي تلك العقبات ؟ وكيف يمكن تفاديها أولى العقبات هي العزوف الانتخابي وما يتبعه من تراجع الثقة بين الحاكم والمحكوم؟

العزوف الانتخابي:

من تداعيات تراجع المشاركة العزوف الانتخابي، من قبل المواطنين الذين لهم حق الانتخاب في مواعيد الانتخابات وهو ما عبر عنه أحمد لعلاوي بقوله^{xii}

"أن المواطن الجزائري تلميذ ذكي حفظ الدرس جيدا فاحتكم إلى المقاطعة واللامبالاة كحل مناسب في كل استحقاقات تشريعية تتبارى فيها هذه الأحزاب لكسب التمثيل الأكبر في مقاعد البرلمان في حين يرى آخرون في نفس السياق أن الشعب الجزائري واع جدا ويفرق بين من يعمل على خدمته والعكس، فالإقبال الكبير في الانتخابات الرئاسية 2009 على سبيل المثال لا الحصر يعكس مدى اقتناعه بالشخص الذي يخدمه، حيث وصلت نسبة المشاركة إلى 74.11 بالمائة والتي فاز بها المرشح الحر عبد العزيز بوتفليقة بالأغلبية من الشعب لمواصلة مسيرة الإصلاحات التي باشرها منذ توليه الرئاسة في 1999 من خلال الثقة التي وضعها فيه واقتناعه ببرنامجه الطموح والمجسد في الكثير من الإنجازات على أرض الواقع.

-الوثام المدني

-المصالحة

-إصلاح الدولة، التربية العدالة

-برنامج الإنعاش الاقتصادي

-التعديل الدستوري وحقوق المرأة

-إصلاح الوظيفة العامة

-إصلاح الجماعات المحلية

وهذا قليل من كثير يمكن أن يشكل أرضية مشتركة لبناء الثقة بين الحاكم والمحكوم. غير أن هذا قابلته انتقادات كبيرة بخصوص تشخيص أسباب العزف ومن ورائه تراجع الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة وفي هذا المجال أورت الصحف الوطنية الملاحظات العشوائية حول أسباب العزف وتداعياتها فجاءت على الشكل التالي:

- تحميل للأحزاب السياسية المسؤولية الكاملة لعزوف المواطنين عن صناديق الاقتراع كون ممثلهم في حالة صعودهم إلى البرلمان يتناسونهم بتاتا.

- غياب الثقة بالأشخاص الذين يكونون على رأس القوائم الانتخابية المعيّنين من طرف الأحزاب السياسية والتي يكون للمال السياسي دور في وضعهم على رأس القائمة الانتخابية.

- ضعف البرامج في هذه الأحزاب التي بقيت مجرد شعارات جوفاء وهمية دون تطبيق في أرض الواقع.

- الوعود الوهمية التي يتلقاها المواطن في كل موعد انتخابي دون تجسيدها على أرض الواقع.

- الظروف الاجتماعية التي يعيشها على غرار السكن والبطالة وغيرها من المشاكل الاجتماعية مما يجعله يتصور في كل مرة أن أي موعد انتخابي استغلال لصوته في حين أن ظروفهم المعيشية

لا زالت لم تتغير وبالتالي فإن الحل يكمن في إعادة الثقة للمواطنين وفق إجراءات قانونية يتم فيها مراقبة الانتخابات بصفة فعالة

- عدم نزاهة الانتخابات وانتشار أصحاب النفوذ في مثل هذه الاستحقاقات مما جعل المواطن يتفادى الاقتراب إلى صناديق الاقتراع.
- غياب التأطير الفعلي والدائم للشباب في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية البسيطة حتى يتسنى له التوجه بكل ثقة نحو صناديق الاقتراع لاختيار ممثليهم في البرلمان.
- الأداء "الضعيف للمجالس المنتخبة و" للبرلمان، خلال العهدة المنقضية^{xiii}.

إذن من المسؤول عن هذا العزوف، السلطة أو الأحزاب أو سوء التسويق الإعلامي للبرامج الانتخابية؟

والجواب يمكن في ضرورة تمييز الثابت من المتغير فتحصل على أن مسؤوليات النظام السياسي هي الأساس والأولى وتأتي بعد ذلك مسؤوليات الأحزاب التي لا تعمل طول السنة على تجنيد المواطن. ثم سوء التسويق الإعلامي للبرامج الانتخابية لنجد أنفسنا أمام أحزاب ذات نشاط موسمي من دون برامج ونخب غير مقنعة وبرامج وإعلام غير مقنع. كلها شروط لا تحفز على المشاركة و"لا شفافية" العملية الانتخابية ولا مصداقية للممثلين على مستوى المجالس المنتخبة محليا ووطنيا وبالتالي القضاء على أمل في المشاركة والتشاور كأداة لبناء الثقة.

خاتمة

الخلاصة التي يمكن الوصول إليها هي أن عملية الإصلاح لا بد من توافر الشروط أهمها:

- 1- أن يكون هناك وضع شاذ يحتاج إلى إصلاح أو سبب بين يحتاج إلى علاج كغياب العدالة، الحرية، انتشار الفقر، المرض وعدم الاستقرار فاعلة تساعد في تحديد موطن الخلل لكي يتم اختيار الإصلاح المناسب.
 - 2- أن يكون التغيير نحو الأفضل فتسود الحرية محل الاستبداد والعدالة محل الظلم والأمن محل الخوف والتعليم محل الأمية والاستقرار محل الفوضى...
 - 3- أن يكون التغيير له صفة الشمول والاستمرارية حيث أن التغييرات المؤقتة التي يمكن التراجع عنها لا يمكن اعتبارها إصلاحاً بالمعنى الحقيقي للكلمة.
- تبعاً لهذه الشروط يمكن إحداث إصلاحات توافقية غايتها الصدق والمصداقية وبناء الثقة وهذا لن يتم إلا بالمشاورة والمشاركة. كما يمكن أن تكون هناك إصلاحات شكلية، رمزية أو صورية في قطاعا سياسي، اقتصادي، اجتماعي أو تربوي... الخ. أو إجراء انتخابات صورية أو إجراء حوار أو مشاورات مع بعض الجماعات أو الأفراد الذين لا يمثلون إلا أنفسهم. مثل هذه الإصلاحات تجري بلا جدوى أو مضمون، وبالتالي لا تدرج تحت مفهوم الإصلاح أو التغيير الذي يسعى إلى المشاركة الفعلية في اتخاذ القرار وتنفيذ السياسات العامة في الدولة.
- الهوامش:**

ⁱ محمود العريان، الديمقراطية والإصلاح السياسي في العالم العربي، الحوار المتمدن، عدد 1364، بتاريخ 15 - 10 - 2005

ⁱⁱ -عمار بوحوش، بحث منشور في صحيفة الشعب بتاريخ 12 جوان 1990، وقد تم إعداده لندوة حول الإصلاحات السياسية في جامعة الجزائر التي عقدت بمعهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، يومي 2، 3 جوان 1990.

ⁱⁱⁱ تركي إبراهيم: هندسة التغيير، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 45.

^{iv} -عبد السلام علي نويرة، التحول الديمقراطي في المغرب

^v -سورة النمل، الآيات من 29 إلى 35

^{vi} -الجزائر، دستور 1996، مادة 14

^{vii} -الجزائر، دستور 1996، مادة 14

-
- viii- على الدين هلال، مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1986، ص 158.
- ix- بسيوني إبراهيم حمادة، دور وسائل الاتصال في صنع القرار في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية 1993.
- x- الجزائر، دستور 1996 مواد 14، 16
- xi- محمد غرم الله الغامدي، ظاهرة انتشار اللجان، المملكة العربية السعودية: مجلة معهد الإدارة العامة، العدد العاشر، 1997 .
- xii- أحمد لعلاوي، المشوار السياسي يوم 10 - 02 - 2012
- xiii- عاطف قدائرة سليمان لجزائريون فقدوا "شهية" الذهاب لصناديق الانتخاب، في الخبر يوم 21 - 01 - 2012